الكوادر الطبية والفنية والإدارية مستمرة في عملها بكامل طاقتها

السند : تطعيم أكثر من 18 ألف شخص خلال يوم يعكس الاهتمام الجاد لمجابهة «كورونا»

عبدالله السند

التطعيم في مركز الكويت على قدم وساق

فيما أعلنت وزارة الصحة استمرار عمل كوادر الصحة الطبية والفنية المعاونة والإدارية بكامل طاقتها نظرا لطبيعة عمل الوزارة الخاصة،قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور عبدالله السند إن تلقي 18452 شخصا اللقاح المضاد لفيروس كورونا المستجد «كوفيد 19» يوم أمس الاول يعكس الجهود الرامية إلى استيعاب أكبر شريحة ممكنة وكذلك الاهتمام المشترك لمجابهة هذا الوباء.

وأضاف السند خلال مؤتمر وزارة الصحة الدوري بشأن مستجدات الوضع الصحي في البلاد إن التوسع في خطة التطعيم خلال المرحلة الحالية أحدث قفزة كبيرة في عدد متلقي التطعيم وبشكل يومي إذ شهد يوم الافتتاح التجريبي تطعيم 150 شخصا فقط.

وشدد على أن الاستمرار في اتباع خطوات الوقاية بعد أخذ التطعيم يحمي فئات وشرائح المجتمع كافة ويساعد في احتواء الوباء حتى تتحقق المناعة المجتمعية المطلوبة موضحا أن الحملة الوطنية للتطعيم والجهود المبذولة في التوسع لتطعيم أكبر شريحة ممكنة لاتزال قائمة.

وذكر أن هذه الجهود أسفرت عن تضمين فئات جديدة تبدأ من عمر الـ16 فضلا عن شمول جميع المواطنين والمقيمين وفقا للأولويات العمرية وعوامل الاختطار من حيث احتمالية الإصابة والدخول في مضاعفات إن حدثت الإصابة.

وأشار إلى تطعيم الكوادر الصحية ضمن منهجية متبعة في مستشفيات الوزارة تشمل جميع موظفي الأمن والنقل والنظافة والصيانة من جميع الجنسيات نظرا إلى ما يتعرضون له من خطر الإصابة ومخالطة مرتادي المستشفيات والطواقم الصحية.

ولفت إلى حتمية مداومة الجميع على الالتزام بالخطوات الوقائية إذ أن «أخذ التطعيم لا يعني التوقف عن ذلك لحماية الفئات التي لم تحصل عليه وحتى تحقق المناعة المجتمعية».

وشدد على أن «المبادرة للتطعيم تأتي عندما يسلط الضوء على عدد حالات الإصابات اليومية وعدد حالات الدخول إلى المستشفيات وأقسام العناية المركزة والوفيات».

وقال السند إنه حتى نستوعب الوضع السريري داخل المستشفيات لابد من معرفة الإحصائية الخاصة بمرضى «كوفيد 19» مبينا أن مجموع حالات الدخول إلى الأجنحة المخصصة خلال الأسبوع الأول من شهر يناير الماضي بلغ 269 حالة ووصل خلال الأسبوع الماضي من شهر فبراير إلى 629 حالة.

وأضاف أن عدد الأسرة المشغولة في أقسام العناية المركزة المخصصة لمرضى «كوفيد 19» بلغ في الأول من يناير الماضي 46 حالة ووصل في 18 فبراير الجاري إلى 153 حالة في حين بلغت حالات الوفاة خلال الشهر الماضي 25 حالة مقارنة بـ80 حالة حتى 20 فبراير الجاري.

واستعرض الإحصائية اليومية لوزارة الصحة التي أظهرت بلوغ نسبة حالات الشفاء إلى الإصابة 6ر93 في المئة مبينا أنه لليوم الثاني على التوالي نشهد زيادة بنحو 0.1 في المئة في نسبة حالات الشفاء إلى الإصابة.

وذكر أن حالات الشفاء منذ بداية شهر فبراير الجاري وحتى يوم أمس الأول بلغت 14706 مؤكدا أنه «بالوعي والالتزام وتطبيق قواعد الوقاية نحمي أنفسنا ومجتمعنا».

وحول الإصابات أشار المتحدث باسم وزارة الصحة إلى استمرار ارتفاع معدلاتها إذ تم تسجيل 19146 حالة منذ بداية الشهر الجاري في حين زادت الفجوة ما بين نسب الإصابة إلى المسحات لتبلغ 13.1 في المئة وبنحو 0.4 في المئة مقارنة بيوم أمس الأول مشددا على أن «الوعي وتطبيق الإجراءات الاحترازية والإقبال على التحصين هو الطريق للتفاؤل بتعديل مسار المنحنى الوبائي إلى الانخفاض».

وفي ما يتعلق بحالات العناية المركزة ذكر أنها «لازالت تواصل مؤشرها التصاعدي إذ ارتفعت بنسبة 175.9 في المئة منذ بداية الشهر الجاري» لافتا إلى «احتمالية بقاء الزيادة في معدلات حالات العناية المركزة نظرا إلى استمرار تزايد معدلات الإصابة».

وبين أنه «تم تسجيل 85 حالة وفاة منذ بداية فبراير الجاري» سائلا المولى سبحانه وتعالى لجميع المتوفين الرحمة والمغفرة ولذويهم خالص العزاء.

بناءً على دفوعات بالأدلّة والبراهين

«التمييز الجزائية»: براءة مواطنين من تهم النصب والتزوير وخيانة الأمانة والإدلاء ببيانات كاذبة

عبد العزيز الخطيب

فواز الخطيب

أيّدت محكمة التمييز حكماً إستئنافياً ببراءة مواطنين وقضت بقبول طعنيّ النيابة والمدعي بالحق المدني شكلاً وفي الموضوع بتمييز الحكم والقضاء برفض الدعوى المدنية وتأييد الحكم فيما عدا ذلك .

وفي التفاصيل أحالت النيابة العامة مواطنان بتهم متعلقة بالإستيلاء على مبلغ مليون وسبعمائة ألف دينار وبتزوير شيكات والإستيلاء على المبالغ المرصودة بهما ، وحضر مكتب مجموعة طاهر القانونية عن المتهمان وترافع المحاميان عبدالعزيز طاهر الخطيب وفواز خالد الخطيب رداً على طعن النيابة ، حيث تمسّكا بإنتفاء التهم وبعدم جدية التحريات وبيّنا للمَحكمة أن أقوال الشاكي تضاربَت حيث أنه تارة يَدعي وجود خلافات مَالية وتَاره يدّعي فقد الشيكات ، وأن غرضه من الشكوى الهروب من المديونيات الثابتة بحقه بموجب شيكات مقدمة للمتهمان ، وأضاف الدفاع أن ما نعت به النيابة العامة أمام محكمة التمييز الجزائية بعدم إحاطة محكمة الموضوع بوقائع الدعوى بعدم تعرضها لأقوال شاهدي الإثبات والتسجيلات وتقرير الإدارة العامة للأدلّة الجنائية وهذا القول غير سديد ومَردود عليه ذلك أن العبرة في المحاكمات الجزائيةِ هي بإقتناع قاضي الموضوع بناءً على الأدلّة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببرائته ولا يعيب الحكم أنْ تكون المحكمة قد أغفلت الرد على بعض أدلّة الإتهام إذْ أنها ليست مُلزَمة بقضائها البراءة الرد على كُلّ دليل من أدلّة الإتهام لأن في إغفال التحدُّث عنها ما يُفيد ضمناً أنها أطرَحَتها ولا يَقدَح في سلامة الحَكم أن تكون إحدى دعائمه مُغَيّبَة ما دام أنه أقيم على دعامات أُخرى تكفي لحمله .

تتمات

«احتياطي الأجيال»

للمواطنين بكل الحقائق ، مضيفا :»خاطبوا الناس.. اشرحوا للناس.. تناقشوا مع مجلس الأمة ومع النواب قبل إرسال هذه القوانين الحساسة والخطرة».

وقال الغانم في تصريح له بمجلس الأمة أمس إنه تسلم في 17 فبراير الجاري مشروع قانون يتعلق باستقطاع وأخذ مبالغ من صندوق الأجيال القادمة، مشيرا إلى إحالة المشروع إلى اللجنة المختصة وهي اللجنة المالية في ثاني يوم من تسلمه.

أضاف : المادة الأولى فيه تقول بستبدل بنص المادة 3 من المرسوم بقانون رقم 106 لسنة 76 المشار اليه النص الآتي: «يجوز أخذ مبلغ من احتياطي الأجيال القادمة لا يتجاوز 5 مليارات دينار كويتي سنويا لمواجهة أي عجز يطرأ على الاحتياط العام للدولة».

وحذر الغانم من أن «هذا أمر في غاية الخطورة ، وإن كان هذا مشروع قانون لم يقر ولا أعتقد أنه سوف يقر لأسباب عدة، أولها أنه يتعلق بثروة لا نملكها نحن الجيل الحالي، فهذه ثروة للأجيال القادمة ، وسوء إدارة الجيل الحالي والمسؤولين فيه على مدى سنوات طويلة يجب ألا يتحملها الجيل القادم، فهم أبناؤنا وبالتالي يجب أن نكون أكثر حرصا عليهم من أنفسنا».

وقال : « سأتكلم عن حلول على المديين القصير والطويل، فعلى المدى القصير هذا ليس حلا رشيدا أو بالتأكيد ليس أفضل الخيارات لأن تكلفة تسييل الاستثمارات الموجودة في الصناديق السيادية أو باحتياطي الأجيال القادمة ، هي أكبر بكثير من تكلفة الاقتراض على الدولة».

أضاف : « بحسبة متحفظة تكلفة اقتراض خمسة مليارات دينار بالأسواق العالمية اليوم ، ستكون بحوالي 75 مليون دينار كويتي، بينما تكلفة تسييل الاستثمارات ستصل إلى 300 مليون دينار كويتي، وهذا بافتراض أن معدل العائد السنوي للصناديق السيادية 6 بالمئة، والعوائد كما عرفنا أكثر من ذلك بكثير».

وتساءل الغانم لماذا يتم تسييل أصول تأتي بعوائد ما بين 6 أو 7 أو 8 بالمئة بدلا من أن اقترض بنسبة واحد بالمئة، لافتا إلى أنه من الناحية المالية والاقتصادية ليس هذا هو الخيار الأفضل وليس حلا وهناك خيارات بديلة أخرى.

وأوضح رئيس مجلس الأمة أن الاقتراض ليس خطأ، فجميع الدول تقترض ولكن الخطأ والصواب يكون بماذا سيفعل بالقروض، مبينا أن القروض إذا صرفت على بنود جارية لا تساهم في إصلاح الاعوجاج القائم في الاقتصاد الكويتي الوطني ، وستكون إبرا مخدرة وحلولا مؤقتة.

وأكد أن الحل الجذري الذي يجب أن تقوم به الحكومة هو أن تطرح الإصلاحات الاقتصادية الحقيقية على الناس بكل صراحة وشفافية ، مشيرا كذلك إلى أن الخطأ الذي يحدث الآن مع تقديم الحكومة للخيارات الأخرى ، حدث مع الدين العام في المجلس الماضي ، عندما قدم قبل مشاورة النواب وشرحه للناس وأتى بمواقف مسبقة برفضه.

وذكر أن « أي خيار غير المس بصندوق الأجيال القادمة ، أتمنى أن تقدمه الحكومة بالطرق الصحيحة، فلا ترسله فقط بل يشرح ويناقش من قبل النواب من أجل أن يفهم الناس ضرورته وبالتالي يقدم للتصويت في مجلس الأمة ، ويقرر ممثلو الأمة الموافقة عليه أم لا».

وقال : «أعتقد ان أولى أولويات الحكومة القادمة يجب أن تكون مواجهة التحديات الاقتصادية، ومواجهة هذه التحديات في الوضع الحالي هو الذي يبعد أي كلفة عن كاهل المواطن، وذلك عبر إحداث تغيير جذري في الخلل الواضح الموجود في الاقتصاد الكويتي حتى لا يتحمل المواطن أو الأجيال القادمة كلفة سوء إدارة سابقة للاقتصاد الكويتي».

وفي ختام تصريحه خاطب الغانم الحكومة قائلا : «خاطبوا الناس.. اشرحوا للناس.. تناقشوا مع مجلس الأمة ومع النواب قبل إرسال هذه القوانين الحساسة والخطرة.

من ناحيته اعتبر النائب بدر الداهوم توجه الحكومة إلى السحب من صندوق الأجيال القادمة ، دليلا على عجزها عن إدارة البلد، داعيا الخبراء والمختصين بالشأن الاقتصادي إلى المساهمة في إيجاد بدائل اقتصادية للنفط لكي يتبناها كنائب ويسعى إلى تمريرها من خلال مجلس الأمة.

وقال الداهوم إن الشعب الكويتي فوجئ بالأمس بخبر طلب الحكومة ، سحب مبلغ 5 مليارات دينار سنويا من احتياطي الأجيال القادمة ، لافتا إلى أن «الحكومة لم تستطع إدارة البلد في حالة الوفرة المالية عندما كان برميل النفط بأكثر من 120 دولارا ، وأهدرت المال العام وكانت هناك مشاريع فاسدة ، ولم تسترد الأموال المنهوبة مثل صندوق الجيش الذي سيسقط بالتقادم الحق في استرداده بعد مدة معينة».

أضاف « إذا كانت الحكومة غير حريصة على استرداد المال العام ، ولا إيجاد بدائل اقتصادية للدخل غير النفط وتريد أن تفلس الدولة من خلال السحب من الصناديق الاستثمارية والسيادية، فإننا لا يمكن أن نصل إلى نقطة التعادل التي تطلبها وزارة المالية حتى نصل إلى الاستقرار المالي وهو بلوغ قيمة برميل النفط 90 دولارا «.

وأكد رفضه «توجه الحكومة بجعل مرسوم التحاسب بيد مؤسسة البترول الكويتية ، وأن تجعل الشعب الكويتي هو الضحية لتصرفاتها غير المسؤولة والسيئة في هدر المال العام ، وعدم الحفاظ على الميزانية ، وخلق مشاريع فاسدة يستفيد منها بعض المتنفذين الذين يحصرون في أربعة أشخاص يستفيدون من المناقصات الفاشلة».

وقال الداهوم : « سنقف سدا منيعا بوجه الحكومة وكل من يريد إهدار المال العام وتحميل المسؤولية لجيب المواطن».

ودعا الجمعية الاقتصادية الكويتية وكل الخبراء والمختصين بالاقتصاد في الكويت ، إلى المساهمة في إعداد دراسات لإيجاد بدائل اقتصادية غير النفط ، لكي يتبناها ويسعى إلى تمريرها من خلال مجلس الأمة.

ورأى الداهوم أن «الحكومة الحالية ، وعلى رأسها سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد ، غير قادرة على إدارة البلد في ظل الأزمة الاقتصادية».

وقال : « فليأتنا من هو قادر ولديه حس الاهتمام بأمر البلد والمواطنين وشؤونهم ، ويذهب الإنسان الذي لا يهتم لمصلحة البلد والشعب الكويتي».

بدوره أوضح النائب الدكتور هشام الصالح أن مشروع الحكومة الذي يقضي بالسحب من الأجيال القادمة سنويا 5 مليارات، هو استنزاف للاحتياطي عاما بعد عام.

أضاف الصالح أن خيار الحكومة كارثي وفي غاية في الخطورة على الدولة، لافتا إلى أن رفضه ينطلق من غياب الإصلاحات والمعالجة الشاملة وغياب ضمانات إنفاق الأموال في قنوات تمثل قيمة مضافة على الدولة واقتصادها.

في الإطار ذاته قال النائب محمد المطير انه لن يوافق على مشروع قانون الحكومة بسحب 5 مليارات من صندوق الاجيال القادمة ، إلا اذا كان قرضا ولمرة واحدة، وأن تأتي الحكومة بتقرير عن كيفية السداد القرض.

وقال المطير: «لن اوافق على قانون سحب 5 مليار من صندوق الأجيال، إلا أن يكون كقرض ولمرة واحدة وليس استقطاع غير مردود،وتأتي الحكومة كل سنة بتقرير عن كيفية سداد القرض، وعن الاصلاحات الاقتصادية وعن اجراءاتها في ملاحقة الفاسدين واسترداد اموال الدولة وثم ينظر كل سنة عن حاجة الدولة ويجب ان يكون بقانون أيضا».

حمادة : المركز

من صندوق احتياطي الأجيال القادمة، والذي يشهد نمواً مستمراً، وأن هدفنا الرئيسي هو حماية المواطنين ذوي الدخل المتدني والمتوسط من المساس وتسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية لضمان رفاهية المواطنين، الأمر الذي يحتم علينا معالجة شح الموارد المالية ونفاد السيولة في الخزينة «صندوق احتياطي العام» في أقرب وقت، ويجب أن تصاحبها إصلاحات اقتصادية ومالية جذرية تسهم في تقليل المصروفات وزيادة الإيرادات غير النفطية، وكلنا ثقة بتعاون مجلس الأمة لتجاوز هذه العقبة، حيث إن كل يوم تؤجل فيه الإصلاحات الاقتصادية يضاعف العقبة تعقيداً».

وقال وزير المالية : إن مجلس الوزراء قام ، بإحالة مشروع قانون إلى مجلس الأمة أمس الأول ، يتيح للدولة الخيار بسحب خمسة مليارات دينار سنوياً من صندوق احتياطي الأجيال القادمة عند الحاجة، وذلك نتيجة لشح الموارد المالية ونفاد السيولة في الخزينة «صندوق الاحتياطي العام» ، والقانون هو أحد الحلول المقدمة ضمن حزمة قوانين تشمل إقرار قانون الدين العام وتنفيذ إصلاحات مالية وكلنا ثقة بتعاون مجلس الأمة لتجاوز العقبة.»

أضاف أن وزارة المالية اتخذت عدداً من التدابير لتدعيم السيولة منذ شهر يوليو 2020 ، حين كانت السيولة غير متوفرة، لكن الحلول السهلة والمتاحة لتعزيز السيولة قد استنفذت، وهي بيع الأصول المدرة للدخل من صندوق الاحتياطي العام إلى صندوق الأجيال القادمة، ووقف استقطاع نسبة 10 في المئة حصة صندوق الأجيال القادمة من إجمالي الإيرادات الفعلية للموازنة.»

وأوضح وزير المالية أن إتاحة الخيار للحكومة في السحب لن يؤثر على نمو صندوق الأجيال القادمة ، والذي يتم عرض تفاصيله سنوياً على مجلس الأمة، كما نؤكد على أن إجراء إصدار السندات والسحب المنظم والمحدود من صندوق الأجيال ليست حلول إصلاحية بل إجراءات مؤقتة يجب اتخاذها للوفاء بالالتزامات الفورية والتي تتمثل بالرواتب والدعوم التي تشكل أكثر من 71% من إجمالي إنفاق الدولة. نحن مسؤولون عن الوفاء بهذه الالتزامات دون أي تقصير أو ضرر».

واستطرد حمادة قائلا: أن وزارة المالية تتوقع عجزا تراكمياً بقيمة 55.4 مليار دينار ، في السنوات الخمس التي تلي السنة المالية 2019/2020، بإجمالي مصروفات تبلغ 114.1 مليار دينار خُصصت منها 81 مليار دينار للإنفاق التراكمي على الرواتب والدعوم وذلك وفق أوجه الصرف السابقة .

وأكد أنه لا يخفى على أحد ما تشهده الدول النفطية كافة من تحول جذري في إدارة المالية العامة، والكويت ليست بمنأى عن هذه المتغيرات، كما فرضت الجائحة العالمية «كوفيد- 19» واقعاً جديداً على الاقتصاد المحلي والعالمي عبر الانخفاض الحاد في أسعار النفط وصعوبة التنبؤ في قيمته المستقبلية.

الصين : علاقاتنا

ترأس الجانب الصيني عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ، ومدير مكتب اللجنة المركزية للشؤون الخارجية يانغ جي تشي ، والذي وصل إلى الكويت في زيارة رسمية .

وتم خلال الإجتماع بحث أطر تعزيز العلاقات الثنائية الوثيقة والمتينة التي تربط دولة الكويت بجمهورية الصين الشعبية ، واستعراض جميع أوجه التعاون الوثيق والشراكة المتميزة بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات الحيوية والمهمة ، كما تم مناقشة كافة التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية.

وأشاد الشيخ أحمد الناصر بالعلاقات الثنائية الوثيقة بين دولة الكويت وجمهورية الصين الشعبية منذ 50 عاما وما تشهده من ازدهار وتقدم مستمر في مختلف المجالات ، مثنيا على ما توصل إليه التعاون المشترك بين البلدين الصديقين في كافة المحافل الدولية.

من جانبه عبر يانغ جي تشي عن دعم بلاده لمسيرة العلاقات الاستراتيجية القائمة بين البلدين في جميع المجالات وترسيخ دعائمها ، مشيدا بما توصلت إليه الشراكة الثنائية في القطاعات الحيوية الاقتصادية والإستثمارية والتجارية من مستويات رفيعة.

كما أشاد المسؤول الصيني بحكمة دولة الكويت وإتزان سياستها الخارجية ، وبالجهود التي تقوم بها في ترسيخ دعائم حفظ الأمن والسلم في المنطقة.

من جهته أكد سفير جمهورية الصين الشعبية لدى دولة الكويت لي مينغ جانغ أن مسيرة العلاقات الإيجابية والبناءة بين البلدين الصديقين ، تمثل خير دليل على حيوية ونشاط هذه العلاقة المتميزة والترابط المتين بين الشعبين العظيمين.

وأعرب السفير قانغ في بيان صحفي أمس عن أطيب التهاني والتبريكات لسمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد بمناسبة الذكرى الـ60 للعيد الوطني لدولة الكويت والذكرى ال30 للتحرير ، مهنئا أيضا حكومة وشعب الكويت ومتمنيا لها دوام التقدم والازدهار.

وقال إن العلاقات الصينية الكويتية تمر الآن بأفضل مراحلها في تاريخها والتي بدأت رسميا منذ عام 1971 ، «لكنها فعليا نشأت قبل إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية بينهما حين قام الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح عندما كان وزيرا للمالية والصناعة والتجارة بزيارة إلى الصين في 13 فبراير 1965 ، والتقى خلالها عددا من المسؤولين منهم الرئيس الصيني حينذاك ليو شاو تشي».

وأوضح أنه على مدار 50 عاما كانت مسيرة العلاقات الإيجابية والبناءة خير دليل على حيوية ونشاط هذه العلاقة المتميزة في حين تؤكد العلاقات «الحريرية» بين الصين والكويت الترابط المتين بين الشعبين العظيمين.

وتابع أن مجمل ذلك تأكد خلال جائحة كورونا «إذ أثبتت الصين أنها صديقة للكويت بالتعاون الصحي الذي تم للوصول لحل للقضاء على الجائحة ، وكذلك الإجراءات الاحترازية الصارمة التي اتبعتها الكويت لسلامة مواطنيها».

ولفت إلى أن التعاون العملي بين الجانبين يتطور باستمرار ، إذ بلغت القيمة الإجمالية للتجارة الثنائية الصينية الكويتية عام 2020 ما يزيد على 14 مليار دولار، بما جعل الكويت سادس أكبر شريك تجاري للصين من بين الدول العربية.

وأشار السفير الصيني إلى دور الشركات الصينية العاملة في الكويت وإسهاماتها في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين وجهدها الكبير في مد جسر التعاون الثنائي.

وبين أن الشركات الصينية بدأت تنفيذ مشاريع المقاولة في الكويت في أوائل ثمانينيات القرن الماضي وأنجزت العديد من المشاريع الضخمة ، كما ساهمت الشركات الصينية في تنفيذ مشروعات عملاقة في الكويت وأيضا قامت الكويت بالاستثمار في الصين بنشاط ، وأصبحت هيئة الاستثمار الكويتية أول جهة أجنبية استثمرت في خطوط السكك الحديدية فائقة السرعة في الصين.

وأشاد بدعم الكويت القوي لسياسة الصين إذ كانت الكويت من الدول الداعمة لنيل الصين مقعدها الدائم في الأمم المتحدة عام 1971 ، في حين تؤيد الصين وبحزم حماية سيادة واستقلال دولة الكويت كما وقفت بكين إلى جانب الكويت عندما تعرضت للغزو العراقي عام 1990.

وأشار أيضا إلى أن الكويت عضو مؤسس في البنك الاستثماري الآسيوي للبنية التحتية (aiib) الذي بادرت الصين بإنشائه وقد حافظ البلدان على التنسيق الوثيق حول العديد من القضايا الدولية والإقليمية وقام العديد من المسؤولين البارزين الكويتيين بزيارة الصين أيضا.

من جهة أخرى تلقى وزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد الصباح أمس إتصالا هاتفيا من وزيرة خارجية مملكة السويد آن لينده ، تناول مجمل العلاقات الثنائية الوثيقة التي تربط البلدين الصديقين وأطر تعزيزها وتنميتها في مختلف المجالات ، بالإضافة إلى مناقشة آخر المستجدات في المنطقة والتطورات على الساحتين الإقليمية والدولية.

كما تم التأكيد على مسيرة التعاون المشترك بين البلدين ، نحو مواصلة الجهود الثنائية تجاه ملف القضية اليمنية حيث تم التباحث والتنسيق حول مؤتمر المانحين الخاص باليمن المزمع عقده في الاول من مارس المقبل ، والتأكيد على إستمرارية نسق التعاون والتنسيق بين البلدين الصديقين بشأن إيجاد حل سلمي للأزمة في اليمن.

كما تم خلال الاتصال إستعراض جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث ، والمبعوث الأمريكي تيموثي ليندركينغ نحو دفع المسار السياسي لحل الأزمة.

وجدد وزير الخارجية إدانة واستنكار دولة الكويت للهجمات والإعتداءات المستمرة والمتكررة التي تقوم بها المليشيات الحوثية على المملكة العربية السعودية الشقيقة ، والتي تعد تهديدا مباشرا للأمن القومي الخليجي والعربي ، مؤكدا موقف دولة الكويت الثابت والداعم لكافة الإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية الشقيقة للحفاظ على أمنها وإستقرارها.

المطيري : لجنة

وشدد المطيري على ضرورة تغيير منهجية الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية ، في التعامل مع قضية البدون.

وقال : «في القلب غصة وللتو أبلغت بخبر مؤسف جدا وهو انتحار طفل عمره 11 عاما بمنطقة الصليبية ، وهذه مأساة حقيقية في دولة الإنسانية».

وأكد أن فئة البدون تعاني والمعالجة التي يفترض أن يضعها الجهاز المركزي ، ليست بوضع القيود الأمنية بل بتوفير بيئة تضمن للإنسان أن يعيش حياة كريمة على أرض هذا الوطن ، مشددا على ضرورة عدم التسبب بأي ظلم لهذه الفئة حتى وإن كان على شريحة قليلة منها، محذرا من عواقب دعوة المظلوم على البلد.

وقال : «دعونا على الأقل نعطيهم حياة كريمة وحقوقا مدنية وإن كنت أعلم أن الكثيرين منهم يطالبون بالجنسية «.

أضاف : « أقولها لك يا رئيس الجهاز المركزي بأنك ستحاسب بصفتك وزيرا منتهي الصلاحية ، وثق بالله سأقدم من الآن طلب تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق بهذا الأمر وسوف تحاسب حضرت أم لم تحضر.

اجتماع قطري

وأعرب الجانبان «عن التقدير للسعودية الشقيقة على استضافتها للقمة الخليجية الأخيرة التي توجت بإصدار بيان العلا».

وتقدم الجانبان بـ»الشكر لدولة الكويت الشقيقة على استضافتها الاجتماع الأول بينهما، وأعربا عن التقدير لصاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد ، على الجهود التي قادتها بلاده لرأب الصدع وحرصها على تعزيز العمل العربي المشترك»، وفق «قنا» والخارجية المصرية.

ووقعت مصر في الخامس من يناير الماضي على «بيان العلا»، الذي يهدف إلى حل الأزمة مع قطر، وذلك خلال القمة الخليجية، التي استضافتها المملكة العربية السعودية، وبحضور أمير قطر الشيخ تميم بن حمد.

وأعادت مصر أخيراً الطيران المباشر مع الدوحة، كما فتحت مجالها الجوي أمام الطيران القطري، والذي ظل مغلقاً منذ الحصار الذي فرضه الرباعي العربي الذي ضم إلى جانب مصر، السعودية والإمارات والبحرين، على قطر.

«البيئة» البرلمانية :

لحماية البيئة.

وقال رئيس اللجنة النائب د.حمد المطر ، إن الاجتماع ناقش بشكل مطول مشكلة تلوث جون الكويت والمسؤول عنها، وإنه وفقا لمجريات الاجتماع سيتم الشهر المقبل السماح للمواطنين باستخدام الجون في الحداق والصيد غير الجائر من خلال منصة ستكون متاحة الاسبوع المقبل لدى الهيئة العامة للبيئة يتم التسجيل عليها مشيرا إلى أن هذا الامر لا يشمل الشركات.

وكشف المطر عن «مخالفات تم تسجيلها من الهيئة العامة للبيئة بحق وزارات الصحة والتجارة «الهيئة العامة للصناعة» والأشغال والتربية «، مؤكدا ان «جون الكويت يئن من التلوث بسبب وزارات وجهات حكومية».

وأشار إلى وجود تضارب وتداخل بين المؤسسات الحكومية وكل جهة تلقي التهمة والمسؤولية على الجهة الأخرى.

وبين أن « المعلومات الواردة خلال المناقشة أمس صادمة ، بشأن مسؤولية وزارة الصحة عن تلوث جون الكويت وتحديداً في منطقة الصباح الصحية ، حيث تم رصد وجود مواد مشعة وصلت نسبة التركيز فيه الى اكثر من 20 ضعف المسموح فيه .

وأكد أن ما يحدث من وزارة الصحة أمر خطير ، نظرا لوجود معادن ثقيلة خطيرة مسرطنة في هذه المخلفات منها «الكوبلت» الذي وصل تركيزه الى 76 ملغراما لكل لتر ، والمفروض انه يكون 0.05 او اقل من الجزء من المليون مؤكدا أن هذا الأمر مسؤولية وزير الصحة القادم.

وأشار إلى أن وزارة التربية لديها 2400 مختبر تلقي معظم موادها الكيمائية وغيرها منذ 50 عاما في جون الكويت ، عن طريق الصرف الصحي ، كما ان وزير التجارة مسؤول عن 14 مجرورا في المنطقة الحرة تلقي مخلفاتها ايضا في جون الكويت.

وقال المطر إن اللجنة تؤمن إيمانا كبيرا ان سبب التلوث هو الوزارات ومؤسسات الدولة ، وليس المواطن البسيط ، مبينا ان الاجتماع ناقش 4 جهات حكومية كلها ترمي مواد كيميائية خطرة في جون الكويت.

وشدد على ضرورة السماح للهيئة العامة للبيئة بإنشاء محطات معالجة في جميع المجارير التي تصرف في البحر لتكون في نهاية كل مجرور محطة معالجة، مشددا على أن هذا الأمر هو الذي سيحل المشكلة التي نعاني منها .

أضاف : «نحن بانتظار تشكيل الحكومة الجديدة في الأسبوع المقبل حتى نضع كل مسؤول عند مسؤولياته ، لأننا نحن المسؤولون عن محاسبة من يقوم بتلويث البحر الذي نشرب ونأكل منه».

الشاهين لوزير النفط

وأوضح الشاهين ان «السؤال تضمن الموعد المحدد لقبول هؤلاء الخريجين ، وعدد غير الكويتيين حملة شهادة هندسة البترول الموجودين في الشركات النفطية او وزارة النفط حاليا.

أضاف أن هناك 82 أسرة كويتية تعاني منذ شهور بسبب إقالة وإنهاء خدمات أربابها ، خلال الأزمة الصحية والاقتصادية التي يمر بها الجميع، مشيرا إلى أن هؤلاء قبلوا بآلية التكويت في العقود المحمية والمضمونة من الدولة.

وأعرب عن استغرابه عدم حل مشكلة إقالة وإنهاء خدمات 82 مهندسا وموظفا كويتيا في القطاع النفطي الخاص، رغم وعود وزير النفط د.محمد الفارس، والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول هاشم هاشم بحل هذ المشكلة.

من جانب آخر توجه الشاهين بالشكر لزملائه أعضاء لجنة تنمية الموارد البشرية ، لموافقتهم على اقتراحه بضم تخصص الجيولوجيا إلى التخصصات الجامعية التي تطلبها الشركات النفطية المملوكة للدولة.

ولفت إلى أنه منذ عام 2017 لم يتم قبول أي خريج يحمل تخصص الجيولوجيا في القطاع النفطي ، داعيا الحكومة إلى الاستعجال بتنفيذ هذا الاقتراح ومعالجة مشكلة المسرحين وعددهم 82 شخصا.

الكاظمي : العراق

لبحث مسألة عودة التصعيد الأمني مجدداً ضد المصالح الأمريكية في البلاد، بعد هدوء دام لأكثر من شهرين، متحدثة عن خلافات بين الفصائل المسلحة على خلفية تلك الهجمات.

وتعرضت السفارة الأمريكية وسط العاصمة بغداد، مساء أمس الأول إلى هجوم بواسطة ثلاثة صواريخ كاتيوشا، سقط أحدها على مقربة منها دون تسجيل أي خسائر بشرية، لكن صوراً بثتها وسائل إعلام محلية عراقية، أظهرت أضراراً كبيرة في السيارات المتوقفة بمرأب يتبع لدائرة الأمن الوطني الواقعة داخل المنطقة الخضراء.

وقال الكاظمي إن الصواريخ العبثية محاولة لإعاقة تقدم الحكومة وإحراجها، مؤكداً أن الأجهزة الأمنية ستصل إلى الجناة وسيتم عرضهم أمام الرأي العام.

كما شدد على أن العمليات الاستباقية ضد الإرهاب مستمرة وفي تصاعد للقضاء على ما تبقى من بؤره.